

اثر بنك التسليف الزراعى فى الإنتاج القومى

لحضرة صاحب السعادة عبد القادر الجمال باشا

المستشار الاقتصادى بنك التسليف فى الاجتماع الزراعى

اشتدت حاجة المزارع المصرى إلى اسلف الزراعة على اختلاف أنواعها عندما أخذت البلاد فى استغلال أراضيها إلى أقصى قدرتها الانتاجية أى بعد إصلاح نظام الرى فيها والاستغناء عن نظام الرى بالحياض . ولم يكن الفلاح قبل ذلك فى حاجة كبرى إلى الاقتراض لهذا الغرض بل كانت موارده على ضعفها تكفى حاجاته . وحين تطورت حال الزراعة اشتدت حاجته إلى الأسمدة الكيماوية والتقاوى الجيدة التى لا يمكنه إنتاجها بنفسه وإلى نفقات زراعته . مما حدا به إلى ولوح باب الاقتراض لمساعدة الإنتاج فكان أول ما توجه إليه للحصول على المال الالتجاء إلى طائفة المرابين فى الأرياف ومن هم على شاكلتهم من صغار تجار التقاوى والسماد . وأمعن المرابون فى إرهاب الفلاح إلى أبعد مدى ، وكثيرا ما أجبروه على بيع محصولاته بمجرد ظهورها سدادا لدينه مما دعا إلى بغض ثمنها . وكان هؤلاء المرابون يسهلون له الاقتراض فى أول الأمر ثم يرهقونه بطلباتهم بعد ذلك . ويبيعون له ما هو بحاجة إليه من سماد وآلات زراعية بثن مرتفع جدا ثم يضيفون على ذلك الثمن فوائد مرتفعة تثقل كاهله .

ولم يكن فى مقدور المؤسسات المالية الكبرى فى البلاد إعطاء الفلاح سلفا لمنافاة طبيعة التسليف الزراعى لنظام هذه المؤسسات ، إذ أنها فى الواقع مؤسسات تجارية تعتمد فى تسليفها على مالديها من أموال الودائع وهذه بطبيعتها يتعذر إقراضها لمدد طويلة .

وإزاء ذلك كان المنتج المصرى مضطرا لبيع حاصلاته قبل نضجها للتجار وغيرهم بأثمان بخسة حتى يستطيع الحصول على بعض المال ليستعين به على قضاء حاجات إنتاجه الزراعى ، وقد أصاب الزراع من جراء ذلك إرهاب ومتاعب جمة .

أمام هذه الحالة غير المرضية كلفت الحكومة فى سنة ١٨٩٦ البنك الأهلى أن يقدم قروضا للزارعين بشروط حسنة . غير أنه رأت أن هذا العمل يخالف نظام البنك الأهلى ولم تنجح هذه السلف لقلتها إذ لم تصل إلى أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ جنيه فى السنة الواحدة فعدل عنها . وفى سنة ١٩٠٢ عمل هذا البنك على تأسيس البنك الزراعى برأس مال كبير لمساعدة

المنتج المصرى حتى بلغت سلفياته فى سنة ١٩٠٧ ثمانية ملايين من الجنيهات قسمت على ٢١٣٠٠٠ سلفة زراعية وعقارية . ولكنه رغم هذه المساعدة "قيمة لم تحسن حالة الفلاح الصغير كثيرا كما كان يرجى لها وظل منغمسا فى الاقتراض من المزارعين مما عرض ثروته للضياع فست الحكومة قانون الخمسة الأقدية لحماية صغار الملاك الزراعيين . وقد حد هذا القانون الجديد من نشاط البنك الزراعى كثيرا بل قضى عليه ، لأنه امتنع عن معاملة صغار الملاك واضطر على توالى الأيام الى تصفية أعماله نهائيا .

وجاءت فترة الحرب العالمية العظمى الأولى وعم فيها الرواج وانتعشت حالة المزارع المصرى لما صادفه من أسعار مغرية مرتفعة لحاصلاته وقل فى أنشائها احتياجه الى الاقتراض . ولم تدم هذه الحالة طويلا ، ولم يدخر المنتج فى إبانها مالا للأسف الشديد ، وتملكته فى أنشائها روح من التفاؤل الكبير ، ثم تلتها فترة من الهبوط العظيم فى أسعار الحاصلات الزراعية اضطرت معه الحكومة الى التدخل مرارا فى سوق القطن مشترية . ولجأت الى وضع نظام سنى للتسليف على القطن تقوم به وزارة المالية كما قامت وزارة الزراعة ببيع السماد والتقاوى للفلاحين بأجل . واشتدت الأزمة الزراعية فى العالم أجمع وكويت مصر بشظاهاها الى درجة مروعة ، وعم النسيق فى البلاد وكاد اقتصادنا الزراعى ينهار . فرأى ولاية الأمور أن يوحدا الجهود التى تقوم الحكومة بها لمساعدة المنتج المصرى وأسست بنك التسليف الزراعى المصرى ، وألقت على عاتقه عبء مد الفلاح بكل ما هو فى حاجة اليه من سلف عينية كالسماد والتقاوى أو نقدية كسلف لتنفقات الزراعة والحصاد وشراء الآلات والماشية .



يسعى البنك منذ إحدى عشرة سنة فى القيام بهذه المهمة التى عهد بها اليه ، وسنرى فيما يلى هل كان موفقا حقا فى أدائها وإلى أى حد وصل أثره فى إنتاجنا القومى وهل حقق الأموال العظيمة التى عقدت عليه فى وقت إنشائه ، وهل ساعد فى توجيه سياستنا الزراعية الاقتصادية الى الوجهة المثل ؟

ينص قانون تأسيس بنك التسليف الزراعى على أن الأغراض من إنشائه هى :

(أولا) عمليات لأجل قصير لا يتجاوز أربعة عشر شهرا بضمانة حق الامتياز أو برهن حاصلات .

(ثانيا) تقديم سلف للجمعيات التعاونية الزراعية الخاضعة لقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ ولصغار المزارعين ومتوسطيهم لتنفقات الزراعة والحصاد .

(ثالثا) بيع الأسمدة والبذور لأجل لجميع المزارعين على السواء وكذلك بيعها نقدا .

(رابعاً) تقديم سلفيات على الحاصلات للجمعيات التعاونية ولصغار المزارعين .

(خامساً) القيام بعمليات لمدة لا تتجاوز عشر سنين كتقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والماشية وتقديم سلفيات لإصلاح الأراضي الزراعية بواسطة حفر المساقى والترع والمصارف .

(سادساً) تمويل المنشآت التي تعمل لمنفعة الزراعة بقصد المساعدة على إيجاد هذه المنشآت وانتشارها .

(سابعاً وأخيراً) عميات لمدة لا تتجاوز عشرين سنة كتقديم سلف لاستغلال والإصلاح الأراضي التي يمكن أن تفيدها أعمال الري والصرف عامة .

فقرى البنك يبيع السماد إلى أى مزارع في أنبلاد بسعر معتدل مكتفياً بالربح القليل ولا يستغل الظروف لرفع أسعاره ، مما كان البنك في جميع معاملاته على الإطلاق وسيلة للربح . بل هو مؤسسة وطنية غرضها الأول مساعدة المنتج المصرى ويكتفى بتغطية مصاريفه وفائدة ضئيلة توزع على أصحاب رأس المال . ولعل أحسن دليل على صدق هذا ما رأيناه في السنة الماضية إذا ما قارنا أسعار السماد في البنك وفي خارجه . ولما كان بنك التسليف الزراعى أكبر مستورد للسماد في البلاد فقد عملت خطته هذه على خفض مستوى أسعار السماد في البلاد عند كل الشركات التي تتبعه للجمهور ، فكان البنك حكم عادل بين تجار الأسمدة ومستهلكيه ، وميزان للأسمدة إذ يوزع البنك ما يقرب من نصف كمية السماد التي تستورد سنوياً من الخارج ، أما عند توزيع التقاوى والبذور فيعمل البنك على انتخاب أجودها وأصلحها بعد فحصها بواسطة الأقسام الفنية بوزارة الزراعة وبذا يضمن للمشتري جودة الصنف ونقاوته . وإننا ننتهز فرصة انعقاد هذا المؤتمر الزراعى الكبير — لنناشد كل مزارع مصرى أن يعنى العناية كلها بتقاويه التي تلزمه لزراعته ففى جودتها أكبر ضمان لمحصوله . ونناشد أولى الأمر فينا أن يواصلوا الدعاية القوية لفطنة بين طبقات المنتجين ليقبلوا على شراء أحسن التقاوى وأجودها وألا يقيموا لفرق السعر أى حساب لما سيجتونه من وفرة المحصول وجودته يهوض عليهم هذا الفرق مراراً عديدة .

ويقوم البنك أيضاً بإعطاء سلف لنفقات الزراعة والحصاد . وقد توسع فيها أخيراً بعض التوسع تسهلاً للنتج على القيام بتلك النفقات الضرورية ومتعاه من بيع محصوله مقدماً بسعر منخفض وتقادياً من أضرار قطع السعر في وقت غير مناسب كما هو حاصل فعلاً في أغلب الحالات وقد أتت البلاد من نفشى عادة بيع القطن مقدماً وقطع سعره — والقطن هو المحصول الذى يقوم عليه قوام الحياة الزراعية في مصر — ويتراوح ما يقدمه البنك من سلف لنفقات الزراعة والحصاد بين نصف مليون جنيه وثمانئة وخمسين ألف جنيه سنوياً . ويود البنك لو أقبل المنتج المصرى على طلب نفقات زراعته وأقلع نهائياً عن تلك العادة السيئة —

أى عادة بيع محصوله مقدما على الكوتراتات — فليس في مقدور المنتج الزراعى فى أى بلد كان أن يكون منتجا زراعىا وتاجرا فى وقت واحد، وما جعل التسليف الزراعى الإلحيمى من مثل هذه المنصرفات. وبذلك يتمكن المزارعون من استغلال أراضيهم على الوجه المرضى ويقضون من أيدي المرابين كما أشار إلى ذلك جناب محافظ البنك الأهلى فى الخطبة التى ألقاها فى الجمعية العمومية فى سنة ١٩٣٦ لمساهميته حيث قال " ويلاحظ فيما يختص بصغار الزراع الذين يحتاجون إلى المال لشراء البذور والأسمدة وما إليها أن التسهيلات التى يقدمها لهم الآن بنك التسليف الزراعى المصرى لا بد أن تكون قد أنقذتهم إلى حد بعيد من أيدي المرابين".

أما فيما يختص برهن المحاصيل الزراعية فقد أنشأ البنك عددا كبيرا جدا من الشون يبلغ حاليا حوالى ٤٢٠ شونة منتشرة فى أنحاء البلاد من أدناها إلى أقصاها، وذلك بخلاف المخازن الخصوصية الملحقة بها تيسيرا للمنتج ليودع فيها ما يريد من محصولاته ويقترض عليها، وذلك منعا من تهافت كل المزارعين على بيع حاصلاتهم فى وقت واحد إبان ظهور المحصول مما ينحس من ثمنها. ويتقاضى البنك على التخزين بشونه أجورا طفيفة تشجعه على إيداع محصوله فى شون البنك فى اطمئنان وثقة. ويجب أن نضيف إلى ذلك ميزة أخرى للبنك، فهو لا يطلب مودعى المحصولات أية تغطية فى مدة سريان السلفة فى حالة نزول الأسعار بل نراه على العكس يقدم للودعين قروضا إضافية أخرى فى حالة ارتفاع أثمان المحاصيل المرتبنة. كما قام البنك فى مناسبات عدة عند اشتداد الأزمات الزراعية بالتسليف على المحاصيل بواقع ٩٠٪ من ثمنها التجارى تخفيفا من حدة الأزمة ومساعدة للزراع، فكان للبنك نصيب يذكر فى النهوض بأسعار الحاصلات الزراعية، إذ أنه بفضل معاونة الحكومة يتبع قاعدة ثابتة فى الإقراض على تلك الحاصلات فانظم العرض والطلب، وأصبحت أسعار الحاصلات إلى الثبات أميل ويحرص البنك فى قيامه بهذه العملية على أن يكون عملاؤه من الزراع دون سواهم مستبعدا التجار الذين لهم بنوك أخرى يعاملونها، اللهم إلا إذا كانوا فى الوقت نفسه زراعا فإنه يعاملهم باعتبارهم زراعا فى الحدود المرسومة لهؤلاء. وكان من أثر اتساع نطاق أعمال البنك وتعدد فروع وتوكلاته وشونه ومخازنه ومكاتبه لتصرف الحاصلات أن أصبح ركنا ركينا فى بناء اقتصاد مصر الزراعى، وكان أظهر أثر له أن تضاعفت المزاباة فى البلاد إلى ما يقرب من الزوال بعد أن كانت قبل إنشائه حرفة ذائعة، وءاء وبلا طالما امتص دم الفلاح وأضاع عليه جهوده. فلا إرهاب من البنك ولا تعنت مع المودع، بل هناك الرغبة الشديدة والعمل على تيسير الأمر له إلى أقصى حد ما استطاع لذلك سبيلا، ويقوم البنك بتقديم سلف متوسطة الأجل لا تتجاوز عشر سنوات لشراء الآلات الزراعية والوقود والمأشبة لخدمة الأرض وإصلاح الأراضي بشتى الطرق بشروط معقولة استفاد منها المنتج المصرى كل الفائدة.

ولا يذخر البنك وسعاً في مد يد العون إلى المزارع والأخذ بناصره كلما بدت الحاجة أو أصابت البلاد شدة متوخياً في ذلك المصلحة العامة قبل مصلحته الخاصة .



من أهم أغراض إنشاء البنك تدعيم حركة التعاون في البلاد إيماناً من القائمين بالأمر فيه بفائدة التعاون . فأخذوا للأمر عدته وتمت حركة تعامل البنك مع عامة الجمعيات وأصبحت في ازدياد سنة بعد أخرى . فبعد أن كانت قيمة السلف التي حصلت عليها الجمعيات التعاونية من البنك في سنة ١٩٣٣ لا تزيد عن مائة ألف جنيه إذا بنا تراها قد وصلت في سنة ١٩٤٠ إلى نيف ومليون جنيه . وبعد أن كان عدد الجمعيات التي تتعامل مع البنك ٢٩٨ جمعية عند أول إنشائه أصبح عددها ٤٩١ جمعية في سنة ١٩٤١ ، كما ساعد البنك على قدر طاقته على إنشاء هذه الجمعيات ومدها بالمال اللازم لها . وقد ولى البنك عنايته بالعنصر الجديد الذي دخل ميدان التعاون وهو عنصر نحرى كلية الزراعة ومدارس الزراعة المتوسطة إذ قدم لجمعياتهم ما لازم لها من سلف ومكنها من استغلال الأراضي التي وزعتها الحكومة على أعضائها . ويخص البنك جمعيات التعاون كلها بكثير من المزايا سواء أكان ذلك في تخفيض سعر الفائدة أم أمان البذور والسياد ويقصر أنواعاً معينة من السلف عليها مثل سلف شراء الوقود ومهمات الحان التدخين ، وما يلزم لمحصولي البصل والبطاطس من جوانات وأجور نقل وسلف لإعداد وتعبئة وشنن الفاكهة للتصدير حتى تنمو هذه الجمعيات وتزدهر وحتى تنهض بقسطها من اقتصادنا الزراعي القومي .

وهناك وجه آخر من نشاط البنك نود أن نذكره ، وهو أن البنك لا يرهق المدنيين له في التحصيل ما دام يجد عندهم حسن النية متوفراً ولا يس من رغبتهم الأكيدة في تسديد ما قد يستحق عليهم من مال . بل كلما توفرت هذه الشروط في المدين نجح البنك بمد يد المساعدة إلى أقصى حد تسمح به ضرورة المحافظة على أمواله من الضياع . وطالما تمهل البنك في تحصيل ما يستحق له من مال في إبان الأزمات الزراعية التي تمر على البلاد وتنقل كاهل متجيبها .

هذا موجزاً لنشاط البنك في إنتاجنا القومي وصورة مصفرة لما يقوم به من خدمات للبلاد وإذا كان البنك قد قام حتى الآن بما عهد إليه من أعمال على الوجه المرضي وبمناجح مطرد فإنه لا يعتقد أنه أتم مهمته أو أنه حقق كل ما عقد عليه من آمال بل يدرك حق الإدراك أن ميدان نشاطه لا يزال فسيحاً وأن مهمته متشعبة طويلة يسره أن يتابع القيام بها الخدمة اقتصاد مصر الزراعي الذي لا ينظر أن يصل إلى ما نرجوه له من نهوض إلا إذا ارتكز على دعامة من الائتمان السليم . والزراعة في مصر كما لا يخفى عماد ثروتها وقوام حياتها الاقتصادية .

وجدير بالذكر أن نقول إن الحكومة المصرية تقدر هذا الموضوع الحيوى حق قدره وتتمدد على بنك التسليف الزراعى فى تنظيم الائتمان الزراعى كما أشارت الى ذلك فى كثير من خطب العرش والبيانات التى يفيض بها حضرات أصحاب المعالي وزراء المالية فى البرلمان .

وإننا نفتنم هذه الفرصة لتؤكد للحكومة أن البنك لن يدخر وسعا فى تنظيم الائتمان الزراعى ومعاونة الزراع على زيادة إنتاجهم وإنماء ثروتهم ، ولا سبيل الى إدراك الغاية التى نشدها لاقتصادا الزراعى إلا إذا ضاعفت الحكومة اهتمامها بالأبحاث الفنية الزراعية وعملت على الإكثار من حقول التجارب وعينت بتجليل تربة الأراضى المصرية فى مختلف المناطق وبمحت تكاليف عممية الإنتاج والتصرف ومهدت اسبيل لضغطها . وكل ما نرجوه أن تنهض زراعتنا على الأسس العلمية الحديثة لتنبؤ المكانة التى أهلها لها الطبيعة وبذلك تصبح مصر كما كانت فى الأزمان الغابرة خزان الأرض موطن الثراء ومورد الخيرات . وليس بلوع ذلك على مصر بعزير .

عبد القادر الجمال

من أدب القرآن

” إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ” .